الاستقراء النَّحوي وأثره في وضع القواعد النحوية
(دراسة وصفية تطبيقية)

د. الصادق علي وداعة عثمان
أستاذ مشارك - جامعة سنار

المستخلص :

هدف هذا البحث إلى معرفة بيان أثر الاستقراء النحوي في وضع قواعد النحو، وذلك بالاستدلال ببعض النماذج من استقراءات النَّحاة القدامى، والغرض من ذلك الرد على بعض الباحثين المحدثين ممَّن يشنعون على النَّحاة القدامى أنهم لم يستقروا اللغة استقراءً تاماً، حينما أصدروا أحكامهم النحوية، وتكمن أهمية البحث في أن الاستقراء يعد الخطوة الأولى لبناء الدرس النحوي الأصيل، اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي القائم على تتبع الاستقراء النحوي عند علماء النحو الأـوائل مدعماً بالشواهد والأدلة، وفي الختام توصَّل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها : أن النحاة قد اعتمدوا المنهج الوصفي القائم على التتبع والاستقراء لكلام العرب ، ووضعوا أحكامهم النحوية على ما استخلصوه من ذلك الاستقراء الواسع لمختلف أنماط الكلام العربي .استطاع النحاة أن يضبطوا قوانين قواعد النحو وقواعده الكلية والجزئية ، سواء كان ذلك متعلقاً بمفرداتها أم بتراكيبها .لم يكن للعلوم الكلامية أي أثر في وضع تلكم الأحكام والقواعد التي بتوا عليها صرح النحو العربي.

الكلمات المفتاحية :الاستقراء والتتبع ، القران الكريم ، كلام العرب ،النحاة القدامى ، القواعد النحوية .

Grammatical induction and its impact On establishing grammatical rules
(applied descriptive study)

Dr. Al Sadie Ali Wada

Abstract :

The aim of this research is to find out the effect of grammatical induction in establishing grammatical rules, by inferring some examples from the inductions of ancient grammarians. The purpose of this is to respond to some modern researchers who criticize ancient grammarians for not fully inducting the language when they issued their grammatical rulings. The importance of this lies in Researching that induction is the first step to building an authentic grammatical lesson, the researcher followed the descriptive and analytical approach based on tracking grammatical induction according to the early grammar scholars, supported by evidence and evidence. In conclusion, the researcher

reached a number of results, the most important of which are: The grammarians adopted the descriptive approach based on tracing and extrapolating Arab speech, and based their grammatical rulings on what they extracted from that broad induction of the various patterns of Arabic speech.Grammarians were able to control the rules of grammar and its general and partial rules, whether this was related to its vocabulary or its structures.The theological sciences had no effect in establishing those rulings and rules on which they built the edifice of Arabic grammar.
Keywords: induction and tracing, the Holy Qur'an, Arab speech, ancient grammarians, grammatical rules

مقدمة :

يُعدُّ الاستقراء النحوي الخطوة الأولى في عملية بناء الدرس النحوي الأصيل ، فلقد كان عمدة النحويين في وضع القواعد النحوية ، فهو منهج قويمٌ وسليم يعتمد على تتبع كلام العرب من منابعه الأصلية، وتسجيل القوانين النحوية التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة ، وكان للجهد العظيم الذي بذله العلماء وهم يدوَّنون اللغة ويجمعون نصوصها ، أثر كبير في تذليل سبل استقرائهم اللغة ، ومن ثمَّ تيسَّر لهم استنباط أحكامها ، وضبط قواعدها ، واستخلاص أوضاع نظمها ، ولعظيم اعتماد النحاة على الاستقراء ، فقد نصوا عليه في تعريفهم لعلم النحو وحدَّه ، فعرَّفه أبو بكر السرَّاج : " بأنه علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب " . (أصول النحو ، ج1،ص37)

أسباب اختيار البحث :

السبب الذي دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع هو الرد على بعض الباحثين المحدثين الذين يزعمون أن النحاة القدامى لم يستقروا اللغة استقراءً تاماً ، حينما أصدروا أحكامهم النحوية ، وأنهم كانوا يرمون في عملهم النحوي إخضاع اللغة العربية لقواعد المنطق والفلسفة والعلوم الكلامية الأخرى التي تأثروا بها، بعد اطلاعهم على ثقافات الأمم المختلفة .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية :

1. مفهوم الاستقراء النحوي وأنواعه وتقسيماته .
2. بيان أثر الاستقراء النحوي في وضع القواعد النحوية .
3. الإثبات ببعض النماذج أن القواعد والأصول النحوية التي وضعها النحاة كانت عن طريق التتبع والاستقراء من كلام العرب .

أهمية البحث :

وتتمثل في الآتي :

1. يعد الاستقراء في النحو الخطوة الأولى لبناء الدرس النحوي الأصيل .
2. يعتبر عمدة النحاة في وضع القواعد والأصول النحوية .

منهج البحث :

اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي القائم على تتبع الاستقراء النحوي عند علماء اللغة الأـوائل مدعماً بالشواهد والأدلة .

أسئلة البحث :

يجيب هذا على البحث السؤال التالي :

هل كان للاستقراء والتتبع أثر في وضع القواعد النحوية ؟

حدود البحث :

الحدود الموضوعية : دراسة وصفية تطبيقية لأثر الاستقراء النحوي في وضع القواعد النحوية .

الدراسات السابقة :

من الدراسات التي تناولت موضوع الاستقراء النحوي ، دراسة للباحثة / إيمان بنت محمد المدني، بعنوان : الاستقراء النحوي عند المحدثين د. محمد عيد أنموذجاً، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.

المبحث الأول :مفهوم الاستقراء وأنواعه:

الاستقراء لغـــــة :

الاستقراء : مصدرٌ وزنه (الاستفعال) وفعله المجرد (قرأ) بمعنى : تتبع ، تنوَّعت تعريفات الاستقراء في المعاجم اللغوية ، فقد ذكر صاحب لسان العرب أن معنى الاستقراء من " قرأ الأمر قروءاً ، واقتراها وتقرَّاها واستقراها " أي : تتبعها (لسان العرب ، ج15، ص175، مادة : قرئ) ، وجاء في المعجم الوسيط " استقري الأشياء : تَتبَّعها لمعرفة أحوالها وخواصَّها . (الصحاح ،ج6،ص246 ، مادة : قرئ)

اصطلاحاً :

من الملاحظ أن النحاة لم يعرِّفوا الاستقراء تعريفاً اصطلاحياً غير أن صاحب (داعي الفلاح) توصَّل إلى حد الاستقراء في مفهوم النحويين وجعله : " تتبع الجزئيات لإثبات أمر كلي " (داعي الفلاح ، ج2، ص714) وبالرجوع إلى هذا التعريف نجده مستقي من تعريفات الأصوليين للاستقراء والتي وأشهرها تعريف الإمام الرازي بأنه " إثبات الحكم في الكلي ، لثبوته في بعض جزئياته " . (المحصول الثمين ، ج2، ص712) والظاهر أن النحاة لم يعرِّفوا الاستقراء اكتفاءً بتعريف النحو ، لأن النحو علمٌ مستخرج من استقراء كلام العرب ،يقول ابن السراج في حد علم النحو : " علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب " (الأصول في النحو ،ج1،ص37)، وعند أبي علي الفارسي :" علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب "(التكملة ، ص163) وعند ابن عصفور :"علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها " . (المقرَّب ،ج1،ص45)

فتتبع كلام العرب عن طريق السماع من الأعراب الأقحاح ، والقياس على ما نطقوه ، هما من أسس الاستقراء المنظم الذي سار عليه النحاة الأوائل ، وبنوا عليه النحو العربي بنياناً راسخاً لا يمكن النيل منه .

أنواع الاستقراء في الدرس النحوي :

1 -الاستقراء التام :

يعتبر القران الكريم هو نواة هذا الاستقراء ، لذا توجهت إليه عناية النحويين أولاً درءاً وفهماً ، فتتبعوا بناءه الغريب عن أي نمط من أنماط الكلام التي عرفتها العرب ، وقد عللَّ الدكتور صبور شاهين عناية

النحويين هذه بأن « كل لفظة في القران وكل حرف من حروفه في قمة إعجاز لا يطاول ، وهو في نظر النحويين مقياس مُحْكمُ البناء « (مشكلات القياس في اللغة العربية ، ج1، ص206) ، ودعوى اختلاف القراءات القرآنية لا تقدح في المحدودية التي اتسم بها القران الكريم ، لأنَّ هذه القراءات محدودة أيضاً ، حافظ عليها القرَّاء حتى أيامنا وصانوها عن كل ما أدعًى فيها ، فضلاً عن أنَّها أمدت الدرس النحوي بجملة من المبادئ التي انبنى عليها مجموعة من الأحكام ، فبتأثير من لزوم قدسيَّة القرآن وإعجازه والعناية به ؛ كان استقراؤهم إياه تاماً جميعَ الجزئيات المندرجة فيه كلِّياً، ومن ثم توصَّل النحويون إلى مبادئ نحوية أولية جامعة ميّزته؛ حتى استقرّت لديهم نتائج تحليله المتقدمة، ولا سيما اطِّراد الظواهر الإعرابية فيه، وهو أيضًا استقراء مفيدٌ اليقين .

2 - الاستقراء الناقص :

لما كان القرآن الكريم يمثَّل المادة اللغوية الأولى التي تناولها الدرس النحوي، كان لا بُدَّ من أن يتناول هذا الدرس مادة لغوية أعمَّ مثَّلت الأصل الذي بنى عليه القرآن إبانته، فهي أيضًا عربية، والأحكام النحوية المستخرجة منه تصدُق عليها كذلك، ألا وهى لغة العرب وشعرها وذلك في أثناء الحديث عن غريب ألفاظ القران وشرحها ، ويعتبر الشعر مستودع أسرار العربية ، وهذا الفاروق نُقل عنه قوله: " أيها الناس، تمسّكوا بديوان شعركم" في جاهليتكم، فإن فيه تفسير كتابكم"(الموافقات في أصول الشريعة ، ح2، ص88) ، فأدي شرح غريب القران بالشعر إلى تتبُّع هذه المادة اللغوية وملاحظة اتساق أحكامها النحوية مع نظيراتها في القرآن الكريم، ثم التوسع في المادة اللغوية لتضمّ أشكالاً أُخر سوى الشعر، ولكن ضمن ضوابط حدَّدها النحويون لا يصحّ تجاوزها، تتناول: المسموع أو المرويّ ، ومن سمُع منه، ومن رُوي عنه؛ تبعًا لما ذكره الدكتور علي أبو المكارم،(أصول التفكير النحوي، ص33) والمسموع والمرويّ ؛ أي المستقرئ استقراء ناقصًا: إما قراءة قرآنية، وإما حديث نبوي (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ،ص20-19) ، وإما كلام عربي شعري أو نثري.

المبحث الثاني : الاستقراء وحضوره في الدرس النحوي :

كان للاستقراء حضوراً مبرزاً في الدرس النحوي، وذلك أن هذا الدرس حقيقة دراسةٌ عقليَّةٌ وحسيَّةٌ للُّغة ، لا سيَّما في تناوله العلل والعوامل ، استمر التأليف في ميدان النحو معتمداً على الاستقراء ومحدَّداته من زمان ومكان ورواية ، فقد كان الاستدلال باللغة منظماً ومنضبطاً ، إذ تتبع النحاة الكلام الفصيح من مظانِّه زماناً ومكاناً وروايةً ، يقول ابن جني :" وكانوا يفضِّلون أهل البادية على أهل الحضر" ، (الخصائص، ج2، ص29) وعلى أساس هذه الخطوة بدأت مسيرة الدرس النحوي واتضحت معالمه، فقد قال ابن السراج: " النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلَّمه كلامَ العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب؛ حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رُفع، والمفعول به نصب) الأصول في النحو ، ج1، ص35) وسار علماء العربية الأوائل على أدلّة دقيقة في استنباط القواعد النحوية وتحليل الظواهر اللغوية وفق نهج واضح محدّد، إلى أن بدأت الدراسات الحديثة للغة تأخذ منحى جديداً في البحث، فحاول بعض الدارسين إعادة تقسيم النحو والكلم على نحو جديد متأثرين بدراسات غربية لسانية، وأحياناً بدافع التجديد، وأخرى كانت محاولات طاعنة في التراث العربي تحاول تقويض أركان النحو وتشكّك في بنيته . (أباطيل وأسمار ، ص7)

المبحث الثالث : أثر الاستقراء في وضع القواعد النحوية :

ولعلَّ أول استقراء في النحو يُنْسب للإمام علي (رضي الله عنه) فيما رواه عنه أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة (69ه) حيث قال : (دخلت على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فرايته مطرقاً متفكراً ، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إنني سمعت ببلدكم لَحْناً ، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية ، فقلت: إن فعلت ذلك فقد أحييتنا ، وبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتيته بعد ثلاث ، فألقى إليَّ صحيفة فيها : " بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله : اسمٌ ، وفعلٌ، وحرف، فالاسم ما أنبا عن المسمَّى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمَّى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، ثمَّ قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك " (الاشباه والنظائر في النحو، ج1، ص167) وفي قول الإمام علي لأبي الأسود : (تتبعه) إشارة لطيفة إلى المنهج الاستقرائي، الذي ينبغي أن يسلكه النحوي ، لأنَّ الاستقراء إنما هو التتبع ، وكان لهذا الاستقراء الذي نقله أبو الأسود عن الإمام عليّ أثر واضح في جُل المصنفات النحوية ، فسيبويه مثلاً بدأ كتابه القيِّم بقوله : " هذا باب علم ما للكلم من العربية ، فالكلم : اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ، ليس باسم ولا فعل " الكتاب، ج1، ص2) ، ثم تحَّدثَ عن هذه الأنواع الثلاثة حديثاً اعتمد فيه على الوصف والتمثيل ، ولم يكتف النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه باستقراء أنواع الكلم ، بل تجاوزوا ذلك إلى استقراء علامات كل نوع من أنواع تلكم الكلم ، ليضعوا بين يديَّ الدارسين مقاييس وضوابط يستطيعون بها التفريق بين تلك الأنواع ودعاهم ذلك إلى تتبع كلام العرب في مظانَّه المخلفة ، ورصد سمات كل نوع من أنواعه ، فوضعوا ضوابط في غاية السداد ، يسرت للدارسين معرفة كل صنف من أصناف المفردات العربية ، فرسموا للاسم علامات تميِّزه عن قسميه الفعل والحرف ، وتتبعوا علامات الفعل التي تفرق بينه وبين الاسم والحرف، وحصروا علامة الحرف بكونه لا يقبل أي علامة من علامات الأسماء والأفعال .(اللمع في العربية ، ص54)

إن تتبع النَّحاة علامات الاسم يمثل جانباً واضحاً في علمهم القائم على الاستقراء ، فابن مالك في ألفيته حصرها في خمس علامات فهو يريد أن يشير بذلك إلى أهمَّ تلك العلامات ، فقد تتبع غيره من النحاة هذه العلامات فأوصلوها إلى أكثر من ثلاثين علامة ، قال السيوطي : " تتبعنا جميعا ما ذكره الناس من علامات الاسم ، فوجدناها فوق ثلاثين علامة " . (الاشباه والنظائر ،ج2، ص4) وهذا التتبع كله قائم على استقراء الاسم في الكلام ، ومن ثمَّ الكشف عن سماته ، وما يميزه عن غيره من الكلم ، بعيداً عن التأثر بالمنطق أو غيره من العلوم ، لأنه قائم على الوصف والملاحظة. وقد أدرك النحاة قيمة الاستقراء ، وهم يسجلون ضوابط اللغة وقواعدها ، فنصوا عليه ، وجعلوه دليلاً قاطعاً على إثبات تلك القواعد والضوابط ، وخير مثال على ذلك ما أورده السيوطي ، وهو يتحدَّث عن أدلة النحو التي عولوا عليها في حصرهم أنواع الكلم بالاسم والفعل والحرف ، فذكر: " أنَّ الاستقراء من أئمة النحو واللغة كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم ، قد دلَّ على أنَّ كلام العرب منحصر في هذه الأنواع الثلاثة " . (همع الهوامع ، ج1، ص4) ولا يخدش هذا الاستقراء زعم من زعم أنَّ الكلم العربي أربعة أقسام : " اسم وفعل وحرف وخالفة " ، ويعني بالخالفة اسم الفعل ، وقد نُسِبَ هذا التقسيم إلى نحوي مغمور ، لم ترد له كتب النحو إلا هذا الرأي ، وهو أبو جعفر أحمد بن صابر ، (حاشية الصبان ، ج1، ص23) وليس له ترجمة ذات بال ، فيما وصل إلينا من كتب التراجم ، والنحويين لم يغفلوا هذا النوع من الكلم الذي سمته ابن صابر بالخالفة ، بل تنبهوا إليه ،

ولكنهم اختلفوا فيه ، فعده البصريون ضمن الأسماء ، وأدرجه الكوفيون ضمن الأفعال (التصريح على التوضيح ، ج2، ص195)، ولكل منهم حجته التي عوَّل عليها في ذلك ، وذهب باحث معاصر إلى وضع تقسيم جديد لأنواع الكلم العربي فجعلها سبعة أقسام وهى : 1- الاسم2 -الفعل 3- الصفة 4- الخالفة 5- الضمير 6- الظرف 7- الأداة .(أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص26)

لقد بذل النَّحاة القدامى جهداً في تتبعهم كلام العرب ، وكان غرضهم حماية العربية ، والسعي إلى استقرارها ، ففزعوا إلى ضبطها بالقوانين المستقرأة من كلام العرب ، فسعوا إلى حصر مجاري أواخر الكلم في ثنايا التراكيب المختلفة ، ولم يكتفوا بحصر هذه المجاري ، بل عمدوا إلى استقراء أنواعها ، ومعرفة ما هو متغير منها و ما هو ثابت ، وقد هداهم منهجهم الوصفي القائم على التتبع والاستقصاء إلى أن الكلم العربي يأتي في ثنايا التراكيب على نمطين : نمط ثابت آخره لا يتغيَّر وإن تغيَّرت وظيفته في التركيب ، ونمط آخر يتغيَّر بتغيَّر وظيفته في التركيب، وسموا الأول : مبنياً والثاني : معرباً ، ثمَّ عمدوا إلى معرفة هذا التغير والثبوت وأنواع كل منهما، و بنوا مقدمات كتبهم على الكشف عن هذه المسألة ، وكان سيبويه في مقدمة النحاة الذين قاموا بهذا الاستقراء ، فوضع باباً في مقدمة سِفره العظيم ، تناول فيه مجاري أواخر الكلم ، فقال : " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهى تجري على ثمانية مجاري ، وهى : النَّصب والرفع والجر والجزم والفتحة والكسر والضَّم والوقف " ، ونفهم من هذا الباب الذي أورده سيبويه أن للإعراب أربعة حالات ، وهى : الرفع والنَّصب والجر والجزم ، وأن للبناء أربع حالات أيضاً ، وهى الضَّم والسكون والفتح والكسر .

وهذه الحقيقة النحوية هي حصيلة استقراء عام للكلم العربي في التراكيب المختلفة ، وهى حقيقة ثابتة مستقرة لم يطرأ عليها أي تغيير ، ولم يستطيع أحد من العلماء الذين جاؤوا من بعد سيبويه أن يستدرك على ذلك شيئاً ، وعليها تمَّ بناء الكتب النحوية المختلفة ، وكان للاستقراء أكبر الأثر في استخلاص النتائج التي توصلوا إليها فيما يتعلق بهذه القضية النحوية . وثبت بالاستقراء أنَّ الغالب في الأسماء هو الإعراب ، لذلك قام النَّحاة بحصر الأسماء المبنية ، فثبت عندهم أنها لا تعدو هذه الأنواع السبعة (شرح الكافية ، ج2، ص3) وهى :

1- الضمائر.
2- أسماء الإشارة.
3- الأسماء الموصولة.
4- أسماء الاستفهام.
5- أسماء الشرط.
6- أسماء الأفعال والأصوات.
7- بعض الظروف ، مثل إذ، وإذا ، وحيثُ ، وأمسِ، وقطْ .

وتبين لهم عن طريق الاستقراء أن بعضاً من فروع هذه الأنواع يأتي معربا مثل صيَّغ التثنية في أسماء الإشارة (أوضح المسالك ، ج1، ص23) و(شرح الاشموني ، ج1، ص55) والأسماء الموصولة ، ومثل (أي) شرطية واستفهامية و موصولية (الكتاب ، ج1، ص397) إلا في حالة واحدة من حالات (أي) الموصولية، تكون فيها مبنية ، وذلك إذا جاءت مضافة لفظاً ، وحذف صدر صلتها . وثبت عندهم بالاستقراء أيضاً أنَّ قسماً من

الأسماء المعربة قد يطرأ عليها طارئ فيبنى ، فإذا زال ذلك الطارئ أُعرب ، وسموا هذا النوع من البناء (البناء العارض) أو الطارئ ، وقد تتبع النحاة هذا النوع من الأسماء فحصروها في المنادى المفرد المعرفة مثل، يا زيدٌ ، ويا رجلُ (أسرار العربية ، ص226) ، والظروف المركبة نحو" صباحَ ومساءَ، وبينَ بينَ (شرح المفصل، ج3، ص118) ، والأعداد المركبة من " أحدَ عشر " إلى " تسعةَ عشر " (شرح الكافية ، ج2،ص78)، عدا صيغة " أثني عشر " فإنها معربة ، والظروف المقطوعة الإضافة ، مثل " قبلُ وبعدُ" (شرح الكافية ، ج1، ص292) ، وبعض الأسماء المبهمة المقطوعة عن الإضافة ، مثل " غير وحسب" المرجع السابق ، ج1، ص103-102) ، والأحوال المركبة ، نحو " شذرَ ومذرَ" و" بيتَ بيتَ" (همع الهوامع ، ج1، ص249) ، واسم لا النافية للجنس في مثل قولنا : " لا رجلَ في الدار " الكتاب ، ج1، ص345) . وثبت عندهم بالتتبع والاستقراء أيضاً أن بعض الأسماء المعربة إذا أضيف إلى الجملة جاز فيه البناء والإعراب ، مثل " يوم ، وحين "، فقد جاءت الرواية فيها بفتح النون " حينَ" على البناء ، وبجرها على الإعراب الذي هو الأصل . (الدرر اللوامع، ج1، ص178) واستقروا الأسماء المعربة فتبيَّن لهم أنَّ قسماً منها يقبل التنوين ، إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة ، ويجر بالكسرة سواء كان محلى بـ(أل) أم كان مجرداً من (أل) والإضافة ، وأنَّ قسماً آخر لا يقبل التنوين في اختيار الكلام ، ولا يجر بالكسرة ما لم يكن مضافاً ، أو محلى ب(أل) (أسرار العربية ، ص313، وشرح الجمل ، ج2، ص205) ، وسموا القسم الأول : المنصرف ، وسموا القسم الثاني : الممنوع من الصرف .(شرح المقدمة المحسبة ، ج1، ص107) وتبين لهم عن طريق الاستقراء أن الغالب في الأسماء الصرف ، ثم تتبعوا الأسماء الممنوعة من الصرف ، فوضعوا لها ضوابط وشروط استقروها من كلام العرب ، وحصروا أسباب المنع من الصرف ، وسموا كل سبب علة ، واجتمعت عندهم تسع علل ، وثبت عندهم كذلك بالتتبع والاستقراء أن الاسم لا يمنع الصرف إلا إذا كان فيه علتان من العلل التسع ، أو فيه علة واحدة تقوم مقام علتين ، وحددوا العلل التي تقوم مقام علتين . (الفوائد الضيائية ، ج1، ص208)

وعلى هدى هذا الاستقراء الذي أجروه في الأسماء ، قسمَّوها إلى ثلاثة أقسام ، وهى :

1. أسماء معربة منصرفة ، وسموا الاسم الذي يقع في هذا النوع ب(المتمكن الأمكن) وهو عندهم بالتتبع والاستقراء يضم الجمهرة الكبيرة من الأسماء ، لذا لم يقوموا بحصره أو إحصائه، وجعلوا له المرتبة الأولى من الأسماء .
2. أسماء معربة غير منصرفة ، وسموا هذا النوع ب (المتمكن غير الامكن) وجعلوا له المرتبة الثانية من الأسماء ، فحصروه ووضعوا له ضوابط استقروها من كلام العرب ، وعقدوا لذلك باب الممنوع من الصرف .
3. أسماء مبنية ، لا يدخلها الإعراب ، ولا التنوين ، وسموا هذا النوع ب(غير المتمكن) (المقتصد، ج1، ص113) وجعلوا هذا النوع في المرتبة الثالثة ،لأن نسبته في الأسماء قليلة إذا قورنت بالأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، قام النحاة بحصر هذا النوع ، وعقدوا له (باب المبني)حصروا فيه الأسماء المبنية وأحوال بنائها .

إن جميع هذه الأحكام التي تتصل بالأسماء المعربة المنصرفة وغير المنصرفة ، وبالأسماء المبنية سواء كان بناؤها لازماً أم عارضاً، واجباً أم جائزاً، قد توصل إليها النحاة عن طريق الاستقراء ، بعيدا عن طريق

الفلسفة أو المنطق أو العلوم الكلامية الأخرى ، وقد جاءت أحكام هذا الباب في غاية السداد ، ولم يستطيع أحد من الباحثين المحدثين أن يستدرك عليها شيء .

تتبع النحاة مواضع الاسم في الكلام ، فحصروا المواضع التي يرفع فيها ، والمواضع التي ينصب فيها أو يجر، وعقدوا لذلك مختلف الأبواب النحوية ، مثل : باب المبتدأ والخبر ، ونواسخ الابتداء ، والفاعل ونائب الفاعل ، وأبواب المنصوبات مثل : المفعولات الخمسة ، وباب الاستثناء ، والحال ، والتمييز ، والنداء ، الاستغاثة والندبة ، والاختصاص والتحذير والإغراء ، ثمَّ عرجوا إلى مجرورات الأسماء ، فحصروها في باب الجر بالحروف والجر بالإضافة ، وكان رائدهم في ذلك كله الاستقراء وتتبع كلام العرب في مظانَّه المختلفة من قرآن وأحاديث نبوية وأمثال وحكم وشعر ونثر . وقاموا باستقراء الأفعال : أنواعها وأحوالها ، فثبت عندهم في العربية أنها تأتي على ثلاث صيغ ، ومثلوا لهذه الصيغ ب(فَعَلَ) و(يَفْعَل) و(افْعَل) وسموا الأولى (الفعل الماضي) ، والثانية (الفعل المضارع ، أو فعل الحال أو الاستقبال) والثالثة (فعل الأمر) . (أسرار العربية ، ص315) وقاموا باستقراء الأفعال من حيث الإعراب والبناء ، فتبين لهم أن قسماً منها معرب ، وقسماً مبني، فالماضي مبني بالاتفاق ، والمضارع معرب بالاتفاق ، أما الأمر فقد اختلفوا فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مبني ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب. (الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج2، ص524)

اتفق النحاة في باب المعرب من الأفعال ، وهو المضارع ، وإعرابه ثابت بالاستقراء عندهم ، لأن أخره يتغير بتغير العوامل المؤثرة فيه ، فيأتي مرفوعاً ، نحو : هو يَضْرِبُ ، ومنصوباً ، نحو : لن يَضْرِبَ ، ومجزوماً ، نحو: لمْ يَضْرِبْ ، والنحاة كلهم مجمعون على إعراب الفعل المضارع (في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص129) على اختلاف مذاهبهم وأصقاعهم وعصورهم ، إلا أن باحثاً معاصراً ذهب مذهباً خالف فيه إجماع النحاة ، المستند إلى الاستقراء ، فحكم على المضارع بأنه مبني ، وحصر الإعراب بالأسماء فقال : « أما المعرب فهو الاسم فقط ، وأما المبني فهو الفعل بجميع أقسامه «(في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص79) . وحكم النحاة على الفعل المضارع بأنه معرب ، حكم قائم على الاستقراء والتتبع ، ويعد هذا الحكم من المبادئ النحوية الأولية التي ترسَّخت في أذهان الدارسين منذ نشأة الدرس النحوي إلى يومنا هذا ، ولا أرى فائدة في نقض الحكم ، باسم تيسير النحو أو تجديده ، أو باسم أي شعار آخر ، لأن هذا يؤدي إلى اضطراب التعليم وزعزعة لغة الدارسين في كثير من الأحكام النحوية المستقرة في أذهانهم ، وبعد أن ثبت عند النحاة أن المضارع معرب راحوا يتتبعون أوجه إعرابه ، ومواضع تلك الأوجه ، فتبين لهم عن طريق الاستقراء أنه يأتي في الكلام ، مرفوعًا أو منصوباً أو مجزوماً، وتوصلوا إلى أنه ينصب بأدوات سموها أدوات النصب ، ويجزم بأدوات سموها أدوات الجزم ، ويرفع إذا لم يسبق بأيٍ من أدوات النصب والجزم . (شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص78) والأحكام المتصلة بإعراب المضارع أحكام استقرائية قائمة على التتبع المحض ، وليس فيها أي خلل ، إلَّا أنَّ باحثاً معاصراً أراد أن يهدم هذا الاستقراء الوصفي المجمع عليه عند النحاة ، فجاء برأي جديد خالف فيه إجماع النحاة البصريين والكوفيين ، فذهب إلى أن المضارع لا ينصب بأدوات النصب ، ولا يجزم بأدوات الجزم ، إذ ليس للأدوات في الكلام ما ينسب إليها من عمل أو تأثير، (في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص25) ويتلخص مذهبه هذا في أن المضارع يُرْفَع إذا دلَّ على الحال ، ويُنْصَب إذا امتحض للاستقبال ، ويُجْزَم إذا صُرِفَ للماضي.

هناك حقيقة يتجاهلها كثير من الباحثين المحدثين وهم يتحدثون عن نظرية العامل والمعمول في النحو العربي ، وهى أن النحاة القدامى الذين عولوا على مسالة العامل والمعمول في درسهم النحو ، قد تنبهوا إلى أن هذه العوامل ، ومنها أدوات نصب المضارع وجزمه ، ليست هي التي تعمل ، فترفع ، أو تجزم ، أو تنصب ، أو تجر ، وإنما المتكلم هو الذي يفعل ذلك ، وهذا ابن جني وهو من رواد تلك المدرسة ، يقول : (وإنما قال النحويون : " عامل لفظي " و" عامل معنوي " ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ ، وليتَ عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر .(الخصائص ، ج1،ص109، ومفتاح العلوم ، ص205)ويتضح لنا من نص ابن جني أن غرضهم من التأكيد على مسالة العمل والعامل والمعمول ، إنما هو غرض تعليمي محض ، ولا يقلل من قيمة هذا الغرض مبالغة النحاة المتأخرين في الاعتداد بتلك المسالة وتقعرهم فيها ، لأن أصل الفكرة سليم ، وهو قائم على وضع أسس مدروسة مستقرة من كلام العرب ، لم يكتف النحاة باستقراء وظيفة الأسماء والأفعال في الكلام فقط ، بل استقروا أيضاً الحروف ، فقاموا بإحصائها ، ومعرفة معانيها ، ومواضع ورودها في الكلام ، وأفردوا لها كتباً خاصة ، كما فعل الرُّماني (384ه) في كتابه الحروف ، والهروي (415ه) في كتابه الإزهية ، والمرادي (749ه) في كتابه الجني الداني ، ولا يخلو كتاب من كتب النحو من التعرض لهذه الحروف ، فقد تناولوها في أبواب شتى ، مثل باب العطف ، الاستفهام ، والجر، والقسم ، وإعراب الفعل المضارع ، والنواسخ ، والنداء ،والعرض ، والتحضيض .و لما عرضوا لحروف النفي وجدوا أن قسماً منها يدخل على الجمل الاسمية ، مثل : لاتَ ، ولا النافية للجنس ، ولا المشبه بليس ، وقسماً أخر يدخل على الجملة الفعلية فقط ، مثل: لم ، ولمَّا ، ولن ، وأن ، ، وقسماً ثالثاً يدخل على الجملة الفعلية والاسمية ، مثل : ما ، وإن ، ووجدوا عن طريق الاستقراء أن حروف النفي التي تدخل على الأفعال لها ارتباط بالآلة الزمنية ، ولعل سيبويه هو أول من أشار لذلك حيث قال : " لن أضربْ ، نفي لقوله : سأضرب ، كما أن لا تضربْ، نفي لقوله : اضربْ " . (الكتاب ، ج1، ص68)وقد أحصى النحاة الحرف التي تنفي الفعل ، فوجدوا أنها ستة أحرف، وهى : لم ،لمَّا ، وما ، وإن ، ولا ، ولن ، وتبين لهم أن هذه تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، أحدها : ينفي الماضي ، والثاني : ينفي الحال ، والثالث : ينفي الاستقبال ، وفي كتاب سيبويه وحده نصوصكثيرة تتصل بالحروف والأدوات التي تقوم مقامها .وهناك أمر يتصل بالحروف شغل النحاة أنفسهم به كثيراً ، وهو معرفة الأثر الإعرابي لهذه الحروف ، فيما بعدها من أسماء وأفعال ، فقد تتبعوا ذلك و جاؤوا بأحكام نحوية سديدة قائمة على الاستقراء ، فتبين لهم أن الحروف تنقسم إلى قسمين : حروف عاملة وحروف غير عاملة . (المرتجل في شرح الجمل ، ص24) ووجدوا بالتتبع الاستقراء أن الحروف غير العاملة لا تختص بالأسماء والأفعال ، بل تكون مشتركة، فتدخل على كل منهما ، فمثلا حرف الاستفهام (هلْ) يدخل على الأفعال ، نحو : هلْ قامَ زيدٌ، ويدخل على الأسماء ، نحو : هلْ عمرو منطلق، ولكنه لا يؤثر في أيٍّ منهما (سر صناعة الإعراب ، ج1،ص145) ، ووجدوا أيضاً بالاستقراء أن الحروف العاملة تكون مختصة بأحد النوعين الأسماء والأفعال ، فالحروف التي تعمل في الأسماء لا تعمل في الأفعال ، والحروف التي تعمل في الأفعال لا تعمل في الأسماء شيئاً ، وقرر النحاة أنه لا يعمل من الحروف إلا المختصة ، فإنهم لم يقصدوا أنكل حرف مختص يجب أن يكون عاملاً بالضرورة ، لأنهم تنبهوا إلى أن هناك حروفاً مختصة ولكنها لا تكون عاملة ، فمثلا (أل) حرف

مختص بالأسماء لكنه غير عامل فيها شيئاً ، وأداة التحضيض (هلاَّ) حرف مختص بالأفعال ، ولكنه غير عامل فيها شيئاً . (الكتاب ،ج1،ص459) وإذا كان النحاة قد شغلوا أنفسهم باستقراء أحوال الكلم في التراكيب وما يطرأ على المفردات من إعراب وبناء حتى سموا النحو "إعراباً" ، فإن ذلك لن يَحُل دون تتبعهم المعاني المختلفة التي تنتظمها التراكيب ، ولم يَحُل كذلك دون استقرائهم أساليب الكلام ، فجاءت كتبهم حافلة في دراسة موضوعات تتصل بتلك المعاني والأساليب ، مثل : الأمر والنهي ، الإثبات والنفي ، الاستفهام ، والجر ، والطلب ، والدعاء ، والنداء ، والاستثناء ، والحصر ، والتوكيد ، والقسم ، والتحضيض ، والعرض ، والإغراء والتحذير، والاختصاص ، والمدح والذم ، والتعجب ، والشرط والجزاء ، والحذف والذكر ، والتقديم والتأخير ، والإيجاز ، والاتساع ، واعتقد أنَّ النحويين كانوا اسبق من علماء البلاغة في استخراج تلك المعاني والأساليب ، بل الذين مهدوا لهم ذلك . ولم يكتف النحاة باستقراء أوضاع المفردات العربية في التراكيب وما يطرأ عليها من تغيير يتصل بإعرابها أو بنائها ، بل قاموا أيضاً باستقراء الجملة في العربية ، وكبق يتألف الكلام ، وعلام يعتمد ؟وماذا يتوفر في التركيب حتى يكون كلاماً ؟ فدلَّهم الاستقراء والتتبع إلى أن الكلام هو التركيب المفيد الذي يحسن السكوت عليه ،(الفوائد الضيائية ، ج1، ص175) وأن الكلام لا بد أن يُبنى من ركنين أساسيين وهما : المسند والمسند إليه ،وأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً ، وأما المسند فقد يكون اسماً وقد يكون غير ذلك ، قال سيبويه : " هذا باب المسند والمسند إليه، وهو مما لا يستغني واحد منها عن الآخر .... الخ " (الكتاب ، ج1،ص7) ، استقراء النحاة بعد سيبويه أنماط التراكيب التي تأتلف فتكون كلاماً تاماً ، فهذا أبوعلي الفارسي الذي يُعد من أقدم النحاة الذين تعرضوا لذلك ، فقال في الإيضاح : " فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً ، كقولنا :عمرو أخوك ، وبشر صاحبك ، ويأتلف الفعل مع الاسم ، فيكون كذلك ، كقولنا: كتب عبد الله ، وسُرَّ بكرٌ، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً ، كقولنا : إن عمراً أخوك، وهل كتب عبد الله ... الخ" (المقتصد في شرح الإيضاح ، ج1، ص94) .

أخيراً لقد كان استقراء كلام العرب همَّ النحاة ، واستطاعوا عن ذلك الطريق أن يثروا المكتبة العربية بذلك التراث الضَّخم من المؤلفات التي سطروا فيها قواعد العربية وأحكامها ، فكانت كل طبقة تُكمل عمل السابقة لها ، فجاء استقراؤهم كلام العرب مكملاً بعضه بعضا، فإن فات أحد النحاة شيء ما ، نرى نحوياً آخر أو أكثر من نحويَّ يستدركون عليه ما فاته وهكذا ، وأنهم استوعبوا نظم العربية ولم يفتهم من أحكامها شيء ذو بال ، ولم يكن للعلوم الكلامية أي أثر في وضع تلكم الأحكام والضوابط والقواعد التي بنوا عليها صرح النحو العربي ، وسيبقى عملهم هذا من الأعمال العظيمة التي تعتز بها الأمة طبقة عن طبقة ، فجزاهم الله عنَّا وعن العربية خير الجزاء .

الخاتمة :

وختاماً توصَّل الباحث إلى النتائج التالية :

1. أن النحاة قد اعتمدوا المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتتبع ، فبنوا أحكامهم النحوية على ما استخلصوه من ذلك الاستقراء الواسع لمختلف أنماط الكلام العربي.
2. استطاع النحاة أن يضبطوا قوانين قواعد النحو العربي وقواعده الكلية والجزئية ، سواء كان ذلك متعلقاً بمفرداتها أم بتراكيبها ، وأنهم استوعبوا نظم العربية ولم يفتهم من أحكامها شيء ذو بال.
3. جاء استقراؤهم لكلام العرب مكملاً بعضه بعضا، فإن فات أحد النحاة شيء ما ، نرى نحوياً آخر أو أكثر من نحويَّ يستدركون عليه ما فاته وهكذا .
4. لم يكن للعلوم الكلامية أي أثر في وضع تلكم الأحكام والقواعد التي بنوا عليها صرح النحو العربي.
5. أن النحاة الأوائل قاموا بجهود كبيرة ومضنية في استقراء كلام العرب ، ووضع القوانين والقواعد المنَّظِمة لهذه اللغة بهدف الحفاظ عليها من الخطأ واللحن ، وقطعاً فإن الوقت لم يسعفهم في استقراء جميع ما ورد عن العرب ، لذا لا ينبغي عدم اتخاذ نتائج الاستقراء التي توصلوا إليها نتائج نهائية لا تقبل المراجعة واعتبارها مسلمات ثابتة لا يسمح بالخروج عليها .
6. إن الدفاع عن التراث النحوي لا يعني بلوغه الكمال، فثمّة سقطات لبعض النحويين، وأغلاط لبعض اللغويين، فمنهج النحويين لا يخلو من بعض الشوائب، لكن النقد الموضوعي يجب ألا يؤدي لهدم أصول هذا العلم وجهود علمائه الأوائل.

الهوامش :

(1) ابن الانباري ،كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة العصرية ، ط1، 1424ه- 2003م.
(2) ابن الخشاب ، أبو محمد عبد الله بن أحمد: المرتجل في شرح الجمل ،تحقيق ودراسة /علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق 1392ه-1972م.
(3) ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري : الأصول في النحو ، تحقيق / عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت –لبنان .
(4) ابن جني، عثمان أبو الفتح: الخصائص ، تحقيق/عبد الرحمن هنداوي ،دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان 1424ه-2003م.
(5) ابن جني ، عثمان أبو الفتح : اللمع في العربية ، تحقيق / فائز فارس ،دار الكتب الثقافية ، الكويت
(6) ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش : شرح المفصل للزمخشري ، تحقيق /د. إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ،1422ه-2001م.
(7) ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط1437،1ه-1955م، ودار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت –لبنان ،ط1416،1ه-1996م .
(8) ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله بن مالك : شرح الكافية ، حققه وقدم له / عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى –مركز البحث العلمي ، مكة ، 1402ه-1982م.
(9) ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله بن مالك : أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، تحقيق / بركات يوسف هبود ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
(10) أبو الطيب اللغوي ، عبد الله بن علي : مراتب النحويين ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت-لبنان 1430ه-2009م.
(11) أبو المكارم ، د.علي ، أصول التفكير النحوي ، دار غريب للطباعة والنشر ، 2006م.
(12) الجامي ، نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد ، تحقيق / الياس قبلان ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ،2020م.
(13) الأزهري ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر : شرح التصريح على التوضيح ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1، 1421ه-2000م.
(14) الأفغاني ، سعيد : في أصول النحو ، جامعة دمشق ، ط3،1964م.
(15) أنيس إبراهيم وآخرون : المعجم الوسيط ، دار المعارف ، القاهرة ،1972م.
(16) الساقي ، د.فاضل مصطفى : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، قدم له / د.تمام حسان، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
(17) السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن :الأشباه والنظائر في النحو ، دار الكتب العلمية ، ط1، 1403ه-1983م.
(18) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق / عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوقيفية ، مصر.
(19) (19) الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، ط1، 1417ه-1997م.
(20) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد:المقتضب ، تحقيق /محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
(21) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت –لبنان ط3، 1410ه-1990م، ومكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط3، 1408ه-1988م.
(22) شاكر ، محمود محمد : أباطيل وأسمار ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،2005م.